

وزير التموين يعترف لـ «الوطن»: أسعار الخضار والفواكه في صالات «السورية» أعلى من أسعار السوق وليست من النوعية الجيدة

الوطن



أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم تصريح خاص لاجتماع رئيس مجلس الوزراء مع مجلس إدارة المؤسسة السورية للتجارة بالدرجة الأولى على موضوع أن تكون الأسعار في «السورية للتجارة» أقل من أسعار السوق لجميع المواد ومن النوعيات الجيدة وهذا الأمر لا يخص المواد المعومة فقط وإنما كل المواد. وأكد أنه سيكون هناك مجلس إدارة جديد يضم خبراء وستشهد دوراً لسورية للتجارة، مختلفاً عن دورها السابق لكننا لن نحل جميع المشاكل خلال فترة قريبة وهذا الأمر يحتاج الوقت لكن كل بضعة أيام سنشهد شيئاً اختلف بالاتجاه المطلوب وأولها الأسعار.

وأفاد أنه ليست كل أسعار المواد ستكون أرخص بكثير من السوق لأن هناك كملاً محددة للمواد لكن يجب أن تكون أرخص من السوق وينسب مختلفة باعتبار أن «السورية للتجارة» هي أكبر تاجر في السوق فيجب أن يكون نورها

التدخل الإيجابي، وأكد سالم أنه غير راغب من دور «السورية للتجارة» في التدخل الإيجابي ومن حق الناس أن ينتقدوا دورها ولا أحد يظلمنا في هذا الموضوع وهم على حق، مبيناً أنه زار عدداً كبيراً من صالات السورية ليس في دمشق فقط وإنما في محافظات أخرى بزيارات عمل غير معلنة ولا حظ أن أسعار الخضار والفواكه في صالات «السورية للتجارة» أعلى من أسعار السوق وهي ليست من النوعية الجيدة وهذا الأمر لن يستمر وسيعالج فوراً، وأوضح أنه لم يكن مسموحاً مسبقاً بدخول دوريات التموين إلى «السورية للتجارة» واليوم أصدرت قراراً سمحت من خلاله بدخول الدوريات وتم تنظيم ضبوط عدة مديري صالات بعضها لعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بأسعار مرتفعة وأحيل مدراء هذه الصالات للقضاء.



صالة خضراوات في سوق دمشق.



مضادات «الكريب» والرشح والمسكنات تهرب إلى لبنان شاحنة «قاطرة مقطورة» تعمل على الأراضي السورية بلوحات مزورة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن ضبط شاحنة محملة بالأدوية كانت بطريقها نحو الأراضي اللبنانية وبعد توقيف الشاحنة والتحقق من موضوع الأدوية تبين أن الأدوية صناعية محلية ويتم تهريبها إلى لبنان بطرق غير شرعية وأن معظم حمولة الشاحنة من الأدوية كانت مضادات الرشح والكريب ومضادات التهاب ومسكنات خاصة لمرضى الأورام الخبيثة.

وتم تنظيم قضية خاصة في الموضوع وتقدير غرامات القضية بحدود ١٦٥ مليون ليرة ويتم حالياً المصالحة على القضية من قبل صاحب البضاعة (المهرب). ويغيب المصدر أن معظم حالات تهريب الأدوية كانت تتم عن طريق إدخال أدوية من خارج البلد إلى السوق المحلية في حين في هذه الحالة يتم تهريب أدوية سورية صنعت محلياً إلى لبنان وأنه في هذا الإطار تم خلال الفترة الماضية ضبط مستودع أدوية في ريف دمشق لديه أدوية تحمل بيانات جمركية تعود لقبل العام ٢٠١٦ وم معظم الأدوية منتهية الصلاحية وتم مصادرتها وتنظيم قضية جمركية في الموضوع وإعلام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والتنسيق معها للتعامل تومينياً مع مخالفة انتهاء صلاحية الأدوية وتم التنسيق مع وزارة الصحة لإتلاف الأدوية وضمان عدم عودتها للاستخدام.

ويبين أن هناك عدة قضايا ضبطتها الجمارك حول أدوية مهربة وتم التعامل معها بشدة وحزم وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها جمركياً لأن معظم هذه الأدوية غير معتمدة للمواصفات القياسية السورية أو غير مراقبة وغير معروف مدى سلامتها أو صحة استخدامها.

وعلى التخاوي لقضايا تهريب الأدوية البشرية كشف المصدر عن شاحنة «قاطرة» ومقطورة» على استرداد درعا بدمشق تحمل لوحات مزورة وكانت تنقل بوموجب هذه اللوحات وتعمل على نقل البضائع ضمن الأراضي السورية وتم ضبط الشاحنة

احتجازها ومصادرة اللوحات وتغريم صاحب الشاحنة بحدود ٢١٤ مليون ليرة. وعن تركيز عمل الضابطة وتوزيعها بين أن عمل الضابطة لابد أن يتركز خارج المدن على المعابر والمناطق الحدودية والطرق الرئيسية ومدخل المدن وأن الضابطة الجمركية موجودة في الأراضي والمناطق التي عانت لسيطرة الدولة ففي إقليم هناك ضابطة جمركية في منطقة خان شيخون وفي حلب تغطي الضابطة الجمركية كل المناطق في الريف وفي الرقة تعمل الجمارك في مناطق خناصر وأرييا وغيرها وأن هناك توسعاً في عمل الضابطة الجمركية حتى في مناطق المصالحات في المنطقة الجنوبية ففي درعا تم ضبط عدة قضايا تهريب خلال الفترة الماضية ضمن مناطق المصالحات بالتنسيق مع الجهات المعنية، في حين لا تدخل الضابطة الجمركية لمرآك المدن إلا في حال كانت هناك معلومات (إخبارية) يتم التحري والتحقق منها ثم يتم إعلام غرف التجارة أو الصناعة حسب طبيعة المخالفة للتنسيق ومرافقة الضابطة الجمركية. وأن هناك حالة نشد في التعامل مع المهربات وخاصة على الطرقات الرئيسية ومدخل المدن وتمتد المناطق الحدودية والمعابر وهو إجراء مستمر ويتناغم مع ضرب المهربات وتخفيف ظاهرة التهريب بالتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة ووزارة الصحة لإتلاف الأدوية وضمان عدم عودتها للاستخدام.

ويبين أن هناك عدة قضايا ضبطتها الجمارك حول أدوية مهربة وتم التعامل معها بشدة وحزم وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها جمركياً لأن معظم هذه الأدوية غير معتمدة للمواصفات القياسية السورية أو غير مراقبة وغير معروف مدى سلامتها أو صحة استخدامها.

وأوضح باغي أن المشاركة الكبيرة والفعالة للشركات العربية والإقليمية والدولية في النسخة السادسة من «عمرها» من خلال إدارتها الأساسية لا على التوكل، ما هي إلا دليل قوي ورسالة للعمال أجمع على انتصار الدولة السورية ليس فقط على الإرهاب واداعيه بل بدأت بإحداث فجوة في جدار العقوبات

الموانئ في مرآة الواقع



العميد المهندس سامر قبرصلي



محمود شاهين

كانت الموانئ السورية على الدوام الرئة للاقتصاد السوري ونافذة سورية على البحر، وقد شهدت في الآونة الأخيرة حضوراً لافتاً من خلال الاهتمام الحكومي. وفي هذا اللقاء مع العميد المهندس سامر قبرصلي نتعرف على الجديد في هذا القطاع الحيوي وآفاق مستقبله.

٧- القيام بأعمال المسح البحري لداخل الموانئ ومناطق انتظار السفن.
٨- المراقبة المستمرة للأماك العامة البحرية وتنفيذ القوانين والمراسم والقرارات الناظمة لها.
٩- القيام بأعمال الإنقاذ وإطفاء السفن المنكوبة والمعرضه لأخطار الجنوح أو الغرق وإنقاذ الأرواح في البحر.
١٠- تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وفقاً للأنظمة الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية البحرية واتفاقية سلامة الأرواح في البحر.
١١- حماية البيئة البحرية من التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى.
١٢- القيام بأعمال تسجيل السفن السورية الصغيرة والكبيرة المتنوعة ضمن حرم الموانئ والمياه الإقليمية ومتابعة جاهزيتها للإبحار وإصدار الشهادات اللازمة لذلك ومراقبة مؤهلات أطقمها والكشف الدائم على معدات السلامة في السفن كافة التي توم الموانئ السورية.
١٣- إصدار شهادات الكفاءة للملاحين لمشغلي النظام العالمي للاستغاث والسلامة البحرية (GOC).
١٤- إصدار شهادات أهلية بحرية (COP) لمختلف الرتب والفتحات.



٣- تأمين التسهيلات الملاحية والمحافظة على سلامة إبحار السفن الكبيرة والصغيرة.
٤- إزالة العوائق الملاحية الموجودة والطارئة مباشرة وبالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى.
٥- دراسة وتصميم وتنفيذ مشاريع الموانئ الجديدة الموافق عليها من رئاسة مجلس الوزراء.
٦- صيانة وإصلاح وتوسيع أحواض وأرصفة موانئ الصيد والنزهة الموجودة.



٧- القيام بأعمال المسح البحري لداخل الموانئ ومناطق انتظار السفن.
٨- المراقبة المستمرة للأماك العامة البحرية وتنفيذ القوانين والمراسم والقرارات الناظمة لها.
٩- القيام بأعمال الإنقاذ وإطفاء السفن المنكوبة والمعرضه لأخطار الجنوح أو الغرق وإنقاذ الأرواح في البحر.
١٠- تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وفقاً للأنظمة الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية البحرية واتفاقية سلامة الأرواح في البحر.
١١- حماية البيئة البحرية من التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى.
١٢- القيام بأعمال تسجيل السفن السورية الصغيرة والكبيرة المتنوعة ضمن حرم الموانئ والمياه الإقليمية ومتابعة جاهزيتها للإبحار وإصدار الشهادات اللازمة لذلك ومراقبة مؤهلات أطقمها والكشف الدائم على معدات السلامة في السفن كافة التي توم الموانئ السورية.
١٣- إصدار شهادات الكفاءة للملاحين لمشغلي النظام العالمي للاستغاث والسلامة البحرية (GOC).
١٤- إصدار شهادات أهلية بحرية (COP) لمختلف الرتب والفتحات.